٢. التمكين الاقتصادى للمرأة :

من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها فى قوة العمل ، وتحقيق تكافؤ الفرص فى توظيف النساء فى كافة القطاعات بما فى ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال وتقلد المناصب الرئيسية فى الهيئات العامة والشركات خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار ومنع الممارسات التى تكرس التمييز ضد المرأة أو التى تضر بها سواء فى المجال العام أو داخل الأسرة.

٣. التمكين الاجتماعى للمرأة:

من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار ومنع الممارسات التى تكرس التمييز ضد المرأة أو التى تضر بها سواء فى المجال العام أو داخل الأسرة . التمكين الاجتماعى من خلال مساعدة النساء على الحصول على حقوقهن فى المجالات المختلفة وتوفير خدمات التعليم والصحة للمرأة وكذلك مساندة المرأة التى تعيش فى ظروف صعبة بما فى ذلك المرأة المسنة والمعاقه وتمكين الشابات وزيادة مشاركهن الاجتماعية.

٤. حماية المرأة :

من خلال القضاء على الظواهر السلبية التى تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة فى كافة المجالات بما فى ذلك كافة المجالات، بما فى ذلك كافة أشكال العنف ضد المرأة، وحمايتها من الأخطار البيئية التى قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف العمل الجاد على:

- تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة من خلال القضاء على كافة أوجه الإساءة التى تواجه المرأة المصرية وتصحيح الصورة الذهنية التى تشكلها وسائل الإعلام عن المرأة المصرية
- تبنى كافة فئات المجتمع لتمكين المرأة كمسئولية جماعية، وتشجعيهم على المشاركة فى تحقيق ذلك وخاصة من قبل الرجال والشبان.
- مساندة المرأة فى الحصول على حقوقها القانونية كاملة ودون إبطاء مع إعطاء اهتمام خاص للمرأة المهمشة والفقيرة، والمعاقة وتعديل قوانين الأحوال الشخصية بالصورة التى تضمن حصولها على حقوقها وتعظم فرص زيادة الترابط الأسرى.
- تجديد الخطاب الدينى فيما يتعلق بدور المرأة فى المجال العام وأهليتها لتقلد المناص العامة، وذلك فى إطار تحديث الخطاب الدينى ليتوافق مع متطلبات العصر.

الشركاء فى إعداد وتنفيذ الاستراتيجية

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المصرية ٢٠٣٠تعاونا وثيقا وتنسيقا فعالا بين عدد كبير من الشركاء والجهات الفعالة المسؤولة عن تنفيذ برامجها والمذكور بعضها فيما يلى وستحدد الخطة التنفيذية للاستراتيجية بشكل أكثر تفصيلا يحدد الجهات المسؤولة عن كل تدخل وصلاحياتها والأفاق الزمنية للتنفيذ بما ييسر عمليات التخطيط المشترك والتنسيق وإدارة العلاقات ما بين الشركاء.

القائمة التالية تشمل بعضا من أهم الشركاء ذوى الاسهامات الأساسية فى تحقيق أهداف الاستراتيجية:

- ❖ السلطة التشريعية، وتشمل أعضاء مجلس النواب، وأعضاء المجالس المحلية.
- ❖ السلطة القضائية، ممثلة فى المجلس الأعلى للقضاء، والهيئات القضائية والنيابة العامة.
- ❖ السلطة التنفيذية بما فى ذلك الوزارات والوزراء المعنيين والمحافظين والمجالس القومية، والأجهزة التنفيذية فى الوزارات والهيئات المختلفة، ووحدات تكافؤ الفرص بالوزارات.
- ❖ المجتمع المدنى بفئاته المختلفة بما فى ذلك الجمعيات الأهلية والنقابات والمراكز البحثية والهيئات المعنية بقضايا المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، والخبراء والأكاديميين والإعلاميين والمثقفين والفنانين، والرياضيين.